

الرحلة إلى ماليزيا

obeikandi.com

كيف سافرت إلى ماليزيا؟

عرفت ماليزيا قبل أن أصل إليها؛ حدث في الفترة التي تم تحويلي فيها من التدريس إلى العمل الإداري في بداية حياتي الأكاديمية، (رفضت قائلاً: إن العقد الذي بيني وبين الجامعة أن أكون أستاذاً معلماً وليس إدارياً، وتمسكت بموقفي حتى نهاية تلك الفترة- وفي تلك الفترة العصيبة حدثت أمور كثيرة، منها أنني تعرفت إلى بعض الأساتذة من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، فأخبرتهم أنني أبحث عن مكان أعمل فيه، فأخبرني أستاذ التاريخ بالجامعة وهو مسلم أمريكي الجنسية من أصل بولندي: أنه سيسعى للحصول على عقد عمل لي في الجامعة، رغم معرفته بأن مدير الجامعة قد لا يرغب في أن يعمل أحد من السعودية. ولكن عقب أشهر وصلني عقد عمل مبدئي وطلبت الجامعة حضوري خلال أسبوعين، ولكن دون تفاصيل العقد. ونظراً لصعوبة انتقالني وأولادي في هذه المدة القصيرة لم أتمكن من الذهاب. بعد أن عدت إلى التدريس تسلمت خطاباً من المعهد الدولي لوحدة الأمة الإسلامية بالجامعة الإسلامية العالمية بكوالالمبور بماليزيا أشير

فيه إلى عزم المعهد عقد مؤتمر حول العالم الإسلامي والغرب: الحواجز والجسور، يهدف المؤتمر إلى ما يأتي (حسب نشرة الجامعة).

- التشخيص العلمي الدقيق للحواجز الفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية كافة بين العالم الإسلامي والغرب.
- مناقشة الحواجز والجسور بين العالم الإسلامي والغرب من النواحي الإيديولوجية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.
- التشديد على ضرورة وأهمية التعاون والتواصل والتكامل بين العالم الإسلامي والغرب.
- تسليط الضوء على مجالات التواصل والتعاون البناء بين العالم الإسلامي والغرب.
- اقتراح آليات ووسائل عملية قادرة على إزالة الحواجز وبناء الجسور.
- اقتراح ضمان استمرارية الحوار بين المفكرين وصناع القرار من العالمين قصد الحيولة دون توسع الحواجز وتعميق الخلافات.

وكانت المحاور المطروحة هي:

- الحواجز السياسية والاقتصادية بين العالم الإسلامي والغرب وطرق إزالتها.
- الحواجز الاجتماعية والثقافية بين العالم الإسلامي والغرب وطرق إزالتها.
- دور المؤسسات الدينية في العالم الإسلامي والغرب في إيجاد الحواجز وبناء الجسور.

- دور المؤسسات التربوية في العالم الإسلامي والغرب في إيجاد الحواجز وبناء الجسور.
- دور وسائل الإعلام في العالم الإسلامي والغرب في إيجاد الحواجز وبناء الجسور.
- دور المسلمين في الغرب في إيجاد الحواجز وبناء الجسور.
- الأحداث السياسية العالمية وأثرها في المجتمعات الإسلامية في الغرب.
- قضايا ومشكلات المجتمعات المسلمة في الغرب، كمشكلة الثقافة، والأعراف، والمواطنة، والتكامل، والذوبان، والتفرق، والوحدة.

وبدأت المراسلة مع الجامعة وحصلت على الموافقة على تقديم بحثي المعنون: (المؤتمرات العلمية الغربية وأثرها في الحوار بين العالم الإسلامي والغرب). كما تقدمت بطلب الإذن من جامعة الملك سعود، وأحمد الله أنني حصلت على الموافقة من الجهتين، وتقدمت ببحث ملخصه أن الجامعات والمؤسسات والهيئات العلمية في الغرب والشرق دأبت على عقد مؤتمرات حول قضايا العالم الإسلامي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، يدعى للمشاركة فيها متخصصون في هذه المجالات. ويحضر هذه المؤتمرات ممثلون عن الحكومات الغربية وبخاصة وزارات الخارجية أو الاستخبارات. كما تقدم تقارير عن مضمون هذه المؤتمرات والندوات إلى صنّاع القرار في العالم الغربي.

ولكن نسبة كبيرة من هذه المؤتمرات لا ينطبق عليها المعايير العلمية الدقيقة من دعوة المتخصصين أو الأقرب إلى التخصص، كما أن

المشاركين يمثلون وجهة نظر معنية أو تغلب أحادية النظرة على هذه المؤتمرات. أو أن هذه المؤتمرات نظمت لتحقيق هدف معين غير الهدف المعلن ومن ذلك ما كتبه الدكتور حسن عزوزي بأن هذه المؤتمرات هدفها أن يكون الحوار بين المسلمين والغرب وفقاً لرؤيته وعلى أساس شروطه ووفق خياراته الإستراتيجية.

ومن الأمثلة على هذه المؤتمرات التي تقتقد إلى التوازن الحقيقي في وجهات النظر بعض المؤتمرات التي اشتركت فيها هيئة الإذاعة البريطانية مع المعهد الملكي للدراسات الدولية بلندن حول العلاقات العربية الأوروبية، وكان معظم الحضور من الجانب العربي من المغربين أو العلمانيين أو الليبراليين الذين لا تختلف وجهات نظرهم في الغالب عن وجهات نظر الأوروبيين المشاركين في هذه الندوات، حتى إذا كتبت إلى هيئة الإذاعة البريطانية منبهاً لهذا الأمر تجاهلوا رسالتي ولم يردوا عليها، كما أنهم لم يرسلوا لي البحوث التي قدمت عندما طلبتها منهم. وهذا ما كتبه الدكتور حسن عزوزي: «يسعى المنظمون الغربيون دوماً إلى انتقاء بعض الباحثين المسلمين ذوي النزعات العلمانية والأفكار المنحرفة، ويستدعونهم للمشاركة علماً منهم بأنهم يحققون لهم كثيراً من المطالب والأهداف ويتنازلون لهم عن مبادئهم الدينية» «الإسلام والغرب.. أي حوار؟» (المسلمون ٢٧ محرم ١٤١٩هـ/ ٢٣ مايو ١٩٩٨م).

وقدمت في بحثي في هذا المؤتمر استعراضاً لعدد من المؤتمرات التي عقدت في الغرب أو عقدت في بعض البلدان العربية الإسلامية بدعم من مؤسسات وهيئات غربية ويقدم لها نقداً من خلال المحاور الآتية:

المحور الأول: موضوعات المؤتمرات وتخصصاتها

المحور الثاني: تحليل نقدي لنماذج من البحوث المقدمة

المحور الثالث: تحليل نقدي لنماذج من المشاركين

هذه معلومات أولية أو مقدمة لحديثي عن ماليزيا، فألى الحلقة الثانية.

ما ماليزيا ؟

ما ماليزيا؟ ماذا في ذهني عن هذا البلد؟

تتكون ماليزيا من عدة ولايات وعدد سكانها خمسة وعشرون مليوناً، منهم ٥٨% ملاويون و٢٦% من أصل صيني، و٨% من أصل هندي. وهي بلد سياحي تتوافر فيه المرافق السياحية والمناظر الطبيعية من أنهار وخضرة وغابات. ويقدمون للسياح ما يشاؤون من خمور، ولكن لا أعرف القانون الخاص بهذا الأمر، فهي تباع في المحال الكبرى، ويعلن عن بعض أنواع البيرة في الصحف الماليزية التي تصدر باللغة الإنجليزية. ومما يجذب السياحة قضية الجنس، وإن لم تكن الإعلانات عنها صريحة، فقد تكون معلنة عن طرق أخرى، لا أحب أن أفصل فيها.

والزائر لكوالالمبور لأول مرة يذهله العدد الضخم من البنايات الشاهقة، أو ما كان يسمى ناطحات السحاب. فنحن في الرياض لدينا بنايتان من هذا النوع، وهما أقل كثيراً في الارتفاع من المباني الماليزية، وهذا يدل على أن لديهم ثروة ضخمة، هناك ضرائب على الطعام وعلى

بعض المشتريات، ولكنها ليست ضرائب كبيرة، كما أن شوارع المدينة نظيفة جداً. وفي كوالالمبور شبكة مواصلات عامة ممتازة، فهناك القطارات، وقطارات الأنفاق، والقطارات العلوية (ذات الخط الواحد)، وهناك الحافلات، وسيارات التاكسي، وأجور المواصلات العامة رخيصة جداً. فيمكن للإنسان أن يسير مسافة ساعة بالقطار بأجرة لا تزيد على أربع رنجات (أربعة ريالات تقريباً). وربما انخفاض هذه الأجور لتيسر للناس الانتقال بسهولة ويسر مع الإبقاء على الأجور منخفضة، وهذا ما يوفر لماليزيا جواً مناسباً للاستثمارات الأجنبية (ويجب أن نحذر من الاستثمارات الأجنبية. فالقضية أكبر من مجرد توفير بضع مئات من الوظائف وبعض الدخل للبلاد فهي قضية أكبر).

كانت زيارتي الأولى لهذه الدولة لحضور مؤتمر بعنوان (العالم الإسلامي والغرب: الحواجز والجسور) دعت إليه الجامعة الإسلامية العالمية، فتقدمت بورقة حول المؤتمرات الغربية حول الإسلام والمسلمين، وكانت الجامعة حريصة على دعوة عدد من أصحاب المناصب المهمة في البلاد العربية وبخاصة الدول الخليجية، فمن وكيل وزارة الأوقاف في الكويت إلى وكيل وزارة الأوقاف في عمان، إلى مستشار رئيس جامعة الإمارات، والأمين العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ووكيل جامعة أم القرى، وأمين عام المجلس الأعلى للدعوة الإسلامية في السعودية. وكان هناك اهتمام خاص بهم، وترشيح بعضهم لرئاسة بعض الجلسات، مع أن هذا الأمر ما كان ينبغي، فوصول هؤلاء إلى هذه المناصب ليس مرتبطاً بمكانتهم العلمية، وإن كان لبعضهم مكانة

علمية بارزة مثل الدكتور سعيد بن حارب المهيري والدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري، وهذا التقليد ليس موجوداً في الجامعات الغربية، حيث يقدم لرئاسة الجلسات الأكثر إنتاجاً علمياً أو صاحب فكرة حلقة البحث أو غير ذلك.

كان الافتتاح فرصة لتقديم بعض الكلمات الافتتاحية التي كان الحديث فيها عن أهمية بناء الجسور مع الغرب وإزالة الحواجز وغير ذلك من الحديث، الذي يميل إلى التهذئة دون الحديث عن العيوب الحقيقية في علاقة العالم الإسلامي مع الغرب كما هي حالياً. ولكن كلمة رئيس المجلس الأعلى للجامعة ورئيس المعهد العالمي لوحدة الأمة الإسلامية بماليزيا قوية ومنتزعة في تشخيص حالة العالم اليوم بعد أن تسبب الغرب في حربين عالميتين، ثم ما قام به من حروب أخرى هنا وهناك. وإن العالم لم يعد واحة للسلام والاستقرار كما يزعم الغرب أنه يريده. وكان مما قاله: «إن الانتصار الباهر الفجائي للغرب الرأسمالي في حربه الباردة ضد الشرق الشيوعي جعل كثيراً من البلهاء وأصحاب النوايا الصافية الصادقة يحلمون بأن العالم سيغدو أكثر أمناً واستقراراً وأماناً من أي وقت مضى.... بيد أنه مما يؤسف له أن العالم أمسى بعد أقل أمناً وأكثر بلبلة واضطراباً، كما بات أكثر رفضاً لتقييم الديمقراطية الليبرالية.

ومع ذلك، فإن انهيار عملية السلام في الشرق الأوسط، وإنكار حق الشعوب في تقرير مصيرها في كثير من أنحاء العالم الإسلامي، يظهر أن لنا أن الدروس التي كان ينبغي تعلمها من الحربين العالميتين قد نسيت من

قبل بعض الدول الكبرى في الغرب. ومن ثم قاد هذا إلى نمو عدم الثقة والكرهية بين العالم الإسلامي والغرب.... ومن ثم فإن الشكوك المتزايدة باستمرار بين العالم الإسلامي والغرب تزيد الفجوة اتساعاً، وترفع الحواجز إلى ارتفاعات أعلى وأعلى.

وتحدث أيضاً مدير الجامعة عن مسألة صدام الحضارات، الفكرة التي نبعت في الغرب وانتشرت في العالم، وروجت لها أنظمة غربية. وقد ركز مدير الجامعة على دور الجامعات في العالم، ودعا إلى قيام حوار جاد لزيادة التفاهم المشترك والتعاون وتنمية الثقة المتبادلة بين الحضارتين العظيمةتين، وإيجاد المناخ الملائم لاستخدامها لتحقيق السلام والتفاهم والتعاون بين العالم الإسلامي والغرب.

كما عقدت جلسة حضرها عدد من السفراء الأجانب للحديث عن التعاون وبناء الجسور، وقد غلب عليها الجانب الدبلوماسي أكثر من الحوار العلمي المفتوح؛ وبخاصة أنها كانت باللغة الإنجليزية. وقد اشتكى الكثيرون من رداءة الترجمة.

وابتداءً البرنامج في اليوم الثاني بمحاضرة للدكتور عبد العزيز ابن عثمان التويجري الأمين العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (تابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي) في الرباط بالمغرب. وقد احتوت الكلمة على أفكار جريئة بعيدة عن الدبلوماسية التي يفرضها عليه منصبه. فقد تناول كثيراً من القضايا التي تؤكد أن العلاقة بين العالم الإسلامي والغرب ليست على ما يرام، ويكفي للتدليل على ذلك أن العالم كان كله ينادي بأن توقف إسرائيل هجومها الوحشي على

لبنان، بينما تماطل أمريكا وبريطانيا، في مسألة إصدار قرار من الأمم المتحدة بذلك، وكأنهما كانا يقولان إسرائيل لم ترو دماً ولم تشبع دماراً في لبنان، طفلنا المدلل دعوه يضرب كما يشاء. وقال الدكتور التوجيهي كلاماً جيداً حول كثير من القضايا.



obeykandi.com

كلمة حق للدكتور التويجري في المؤتمر

تحدث الدكتور عبد العزيز التويجري حديثاً مفعماً بالعواطف والأحاسيس مع الاهتمام بجانب المنطق والعقل، وكان مما تناوله ما يحدث للمسلمين في العراق وأفغانستان، وأن الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة بوش، وبريطانيا بقيادة توني بليير، شننا حربين على بلدين إسلاميين، إحداهما بحجة القضاء على طالبان، والثانية بحجة وجود أسلحة الدمار الشامل التي لم يكن لها وجود مطلقاً في العراق. وتحدث عن جهود الحكومات الغربية في بيع السلاح للدول العربية بمليارات الدولارات، وتبقى هذه الأسلحة مكدسة حتى تصبح خردة. وذكر الدكتور عبد العزيز بعض الرؤساء الغربيين الذين يسعون إلى التقارب بين العالم الإسلامي والغرب، وذكر منهم الرئيس شيراك. وكم كنت أود لو لم يذكر هذا الرئيس أو سواه بالاسم، فحين يتحدث عن موقف أمريكا وحربها على العراق وأفغانستان ودعمها لإسرائيل فالأمر ينصرف مباشرة إلى الرئيس بوش وتابعه توني بليير، الذي بدأ يواجه استياءً كبيراً في داخل بريطانيا من سياسة التبعية لأمريكا،

ولكني فهمت من بعض المسؤولين والعارفين بالسياسة البريطانية أن بريطانيا مجبرة إلى حد ما على اتباع هذه السياسة.

وما إن أنهى الدكتور عبد العزيز حديثه حتى قام شاب عربي يقيم في أمريكا ومن الجيل الثاني هناك، وتحدث بكلام قاس بدأه بالآية الكريمة ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ..﴾ الآية: ولم يقرأ الآية من أولها فبدأ ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ﴾ وقال كلاماً شديداً حول الذين يشككون في مواقف أبناء المسلمين في الغرب، الذين انسلخ كثير منهم عن هويتهم. ولقيت هذا الشاب وأخبرته أنه ليس من خلق المسلم أن يكون لعاناً ولا سباًً وفاحشاً، وقد وصف الرسول صلى الله عليه وسلم بأنه لم يكن شتاماً ولا لعاناً ولا فاحشاً. واعترف بخطئته ووعد بأن يراجع نفسه.

من اللافت للانتباه أن عدد البحوث المقدمة للمؤتمر زادت على المائة بحث، كان من بينها بحوث مكررة وبحوث أخرى ضعيفة يبدو أنها لم تحكم تحكماً علمياً صارماً.

المهم مضت أيام المؤتمر بخيرها وشرها، وشاب المؤتمر سوء في التنظيم، حتى إن أحد الباحثين اعترض على وجود قاعتين: إحداهما مخصصة لأصحاب الأسماء اللامعة، والقاعة الأخرى للمساكين المغمورين من الباحثين!! وأصر أنه ليس من الإنصاف توزيع المحاضرات بمثل هذا الشكل، صحيح أنني لم أكن معه في مثل هذا الأمر والباحث الجيد يثبت وجوده في أي قاعة كان، حتى لو ألقى بحثه على سلم المبنى أو على العتبة أو في أي مكان، ولكن لعل معه حق. فكما قلت في التقديم كان هناك عناية بأصحاب المناصب حتى لو كان في الحضور من هم أعلم

منهم. وهنا ارتكب المنظمون خطأً كبيراً بأن دمجوا القاعتين في قاعة واحدة، وألغوا جلسات القاعة الثانية، فصار في كل جلسة من الجلسات الأربع الأخيرة ما بين عشرة أبحاث إلى أربعة عشر بحثاً. ولما جاء دوري في اللقاء بحثي بدأت بالاعتراض على قرار دمج القاعتين، وأشارت إلى أنه لم يكن قراراً صائباً، فورقتي كانت في القاعة الثانية (الدرجة الثانية). وكان ترتيبي الثاني في الإلقاء، ثم أصبحت بعد التعديل السادس، وهذا يعني أن عليّ أن أبذل جهداً مضاعفاً لإقناع الجمهور بالاستماع إليّ، فماذا يكون لدى الإنسان من طاقة بعد أن يسمع خمس ورقات؟ ثم قلت: إن أهمية المؤتمرات تكمن في مناقشة البحوث وليس في سردها بسرعة البرق. أو أن يكون بعض المتحدثين صوته عالياً، فيسكت الرئيس المسكين حتى يتجاوز وقته، وكأن الدرر التي يقولها لا بد أن يستمع إليها الآخرون، حتى لو كانت مجرد ضحيج في صورة كلمات وجمل.

أعود إلى المؤتمر لأقول كلمة عن الجسور والعواقب بيننا وبين الغرب متسائلاً: هل صحيح أننا نستطيع أن نبني جسوراً ونهدم الحواجز؟ هذا الغرب أو الشمال الذي لا يتجاوز تعداده عشرين بالمائة من سكان العالم، ويستولي على ثمانين بالمائة من ثروات العالم، هذا الغرب أو الشمال يستهلك ثمانين بالمائة من خيرات الأرض، هذا الغرب الذي يجيع شعوب الأرض ويطبق عليها سياسة (جوع كلبك يتبعك)، ويحذر من أن كلبك إن شبع أكلك، أو عضك، هل صحيح أننا يمكن أن نتفاهم مع الغرب؟

أذكر رسالة للمندوب الأمريكي في منطقة الخليج إلى سلطان عُمان ذات يوم ليس بالبعيد، يقول له فيها: علمت أنك منعت المبشرين أو

المنصرين من العمل في مناطق معينة من السلطنة، فإن وصلك كتابي فاسمح لهم في جميع أرجاء السلطنة. فإذا كان هذا المندوب الأمريكي قبل سبعين أو ثمانين سنة يستطيع أن يأمر سلطان دولة أن تفتح أراضيها كلها لرجال التنصير، فهم اليوم أشد وقاحة وعنفاً وتجبراً وكبرياءً وجبروتاً. رئيس دولة رأى في بلد عربي شركة أمريكية واحدة لنقل الطرود (دي إتش إل) فقال: لماذا لا تسمحوا لبقية الشركات فرحبت بهم جميعاً تلك الدولة، فأفادوا وأفادوا وأفادوا (حصلت لهم هم الفائدة، هذه هي الصياغة العربية الفصيحة)، وأفاد بعض أهل تلك البلاد.



ختام المؤتمر وأشياء أخرى

وفي اليوم الثاني من أيام المؤتمر وزعوا ورقة بيضاء لكتابة التوصيات المقترحة، وقدمت توصيات منها: أهمية إنشاء أقسام دراسات الأقاليم ودراسات الغرب بصورة خاصة، ودعم إنشاء كليات الدراسات الأوروبية والأمريكية، وربما شاركني غيري في هذه التوصيات، فكانت هذه التوصيات ضمن التوصيات التي لم تتح الفرصة لمناقشتها، ويسرني هنا أن أثبت هذه التوصيات لأهميتها:

التوصية الأولى: على الجامعات والمؤسسات التعليمية في العالم الإسلامي إدخال مقررات وتخصصات تعنى بدراسة الغرب ثقافةً، وديانةً، وحضارةً وأنظمةً ومصالحً وتاريخاً، وحاضراً ومستقبلاً من أجل:

- إيجاد ثقافة علمية تقوم على الفهم الشامل للمسألة الغربية، وإنتاج الأعمال والمفكرين القادرين على فهم الغرب، وتقديم الاقتراحات لسبل التعامل معه سعياً إلى بناء جسور للتفاهم والتواصل وإزالة الحواجز بين العالم الإسلامي والغرب، ويؤمل أن تكون نتائج دراسة أولئك المفكرين

المتكئين من فهم الغرب أسساً يعتمد عليها صناع القرار في العالم الإسلامي عند التعامل مع الغرب.

التوصية الثانية، ضرورة التواصل مع المفكرين الغربيين المنصفين المؤثرين من خلال دراسات مشتركة تهدف إلى التفاهم المتبادل والتعاون الدائم بين العالم الإسلامي والغرب أملاً في تحقيق سلام عادل واستقرار عميق للبشرية جمعاء.

التوصية الثالثة، تشجيع المؤسسات والمراكز والهيئات الفكرية التي تعنى بتقديم الدراسات والأبحاث الجادة عن الغرب والحوار المنشود بين العالم الإسلامي والغرب.

التوصية الرابعة، تكوين جمعية للعلماء والمفكرين المسلمين المهتمين بدراسة الغرب دراسة موضوعية شاملة.

وفي الجلسة الختامية قدموا لنا عرضاً حول الجامعة وأقسامها المختلفة، وهو دعاية أعتقد أنها مكررة لما قدم في اليوم الأول، حتى إذا صاح أحد الإخوة: هل يمكن مناقشة التوصيات؟ فقليل له: اتصل باللجنة المنظمة، وكان الأولى بدلاً من العرض الفني أن يكون هناك بعض النقاش، فالتوصيات تعبر عن جميع المؤتمرين وليس عن اللجنة المنظمة التي يبدو لي أو تأكد لي أنها استبدت بالرأي، فمنعت النقاش. وقديماً قيل: إنما العاجز من لا يستبد. وهذه المقولة جزء من كلام عمر ابن أبي ربيعة شاعر الغزل المشهور، الذي قال:

زعموها سألت جاراتها وتعرت ذات يوم تبترد

ثم قال:

واستبدت إنما العاجز من لا يستبد

وفي القصيدة أيضاً يقول:

وقديما كان في الناس الحسد

وكان الشاعر الجاهلي أدرك مسألة الظلم والاستبداد حين قال:

ومن لم يند عن حوضه بسلاحه يهدم ومن لا يظلم الناس يظلم

زيارة الجامعة الوطنية الماليزية

ولقد كان من أنشطتي في كوالالمبور أن زرت الجامعة الوطنية، لأتعرف على معهد الدراسات الغربية، الذي أعلن عن تأسيسه عام ٢٠٠٢م، وهو برئاسة البروفيسور شمس العمري بهار الدين الذي أعلن أيضاً أنه سيكون في المعهد كرسي إدوارد سعيد للدراسات الغربية، ونشر بهار الدين مقالة عن إدوارد سعيد أطلق عليه فيها (إدوارد سعيد مستغرب بامتياز). ولما كان البروفيسور شمس العمري مشغولاً باجتماع فقد حصلت على موعد معه ليوم الثلاثاء (قبل عودتي بيوم)، وتم اللقاء وعرفت لم تأخر تنفيذ مشروع المعهد، ولكنه أخيراً حصل على منحة كبيرة من الحكومة الماليزية لبدء أنشطته. ومن ذلك تعيين نائب لمدير المعهد هو الأستاذ المشارك نور الدين، وباحث متفرغ من هولندا وموظفة إدارية، وسيكون من أبرز أنشطة المعهد رعاية طلاب ماجستير ودكتوراه، ليدرسوا الغرب وتتاح لهم الفرصة للسفر إلى هناك، بدلاً من العيش في الغرب مدة طويلة مما يزيد تكاليف الدراسة.

هذا وقد رعى المعهد مع عدد من المؤسسات والهيئات الماليزية مثل معهد دراسات العالم المالاوي والحضارة والمعهد الدولي للدراسات الآسيوية (بهولندا) المؤتمر العالمي الخامس حول الدراسات الآسيوية بعنوان: (تقاسم المستقبل في آسيا)، وهو المؤتمر الخامس للمؤتمر العالمي لعلماء آسيا، الذي عقد المؤتمر الأول منه في لندن عام ١٩٩٨م والثاني في برلين عام ٢٠٠٠م، والثالث في سنغافورة عام ٢٠٠٣م، والرابع في شنغهاي بالصين عام ٢٠٠٥، والخامس سيعقد في ماليزيا في الفترة من ٢-٥ أغسطس ٢٠٠٧م. وسيناقش المؤتمر المحاور الآتية:

- الفنون والثقافة والتراث.
- التطور والمدن.
- التوثيق وإدارة المصادر والتقنية.
- الاقتصاد والتجارة والقانون.
- البيئة والطاقة.
- التاريخ.
- المعرفة والفلسفة.
- اللغة والآداب.
- الإعلام والاتصال.
- السياسة والعلاقات الدولية.
- الدين.
- المجتمع والهوية.
- الرعاية الاجتماعية والصحة.

وأعود إلى الحديث عن ماليزيا، فهذه البلاد التي استطاعت أن تخطو خطوات جبارة نحو التقدم، لا بد أن أهم مقومات هذا التقدم هو العناية بالعلم، وأتساءل هل كان لماليزيا أن تتقدم لو لم تهتم بالعلم ولم يرتفع الجهل؟ وليس العلم بالطبع هو القضاء على الأمية فحسب، ولكن دعم البحث العلمي حقيقة واستقلال التعليم العالي. وهل كان التخطيط العمراني والإبداع الاقتصادي إلا ثمرة من ثمار البحث العلمي والإبداع؟

استطاعت ماليزيا في يوم الخميس الثامن عشر من شهر أبريل ١٩٨٢ أن تنجز صناعة أول سيارة، وأصبحت السيارات الماليزية تغطي نحو ثمانين في المائة من احتياجات السوق الماليزية. والحديث اليوم في وسائل الإعلام الماليزية: متى نستطيع أن نخرج من السوق الماليزية والاكتفاء المحلي إلى الأسواق العالمية؟ هناك تخوف من أن صناعة السيارات الصينية ستفزو أسواق العالم، فهل يكون للسيارات الماليزية نصيب من هذه الأسواق؟ ويحق لنا أن نسأل هل لدينا مفكرون اقتصاديون وعلماء سياسيون يفكرون أننا في سنة كذا ستكون لدينا سيارة سعودية مائة بالمائة أو ثمانين بالمائة؟

كتب عبد الله باجبير ذات يوم عن صناعة السيارات في مصر، وقال: إنها بدأت قبل أكثر من خمسين أو ستين سنة، وما زالت السيارة المصرية تعتمد على أجزاء مهمة مستوردة، فلماذا لا تصبح مصرية مائة بالمائة؟ وفي سورية الذين يستطيعون أن يجعلوا سيارات الخمسينيات تعمل بكفاءة بتصنيع قطع الغيار، لماذا لا يفكرون في صناعتها بالكامل؟ وأعتقد أن لديهم القدرات الفنية والعلمية.

ومازلت أذكر أنني مررت بمجمع صناعي في تونس كان مقرراً أن يكون لتجميع سيارة فرنسية ولكنه أغلق، فقال: ذلك قرار سياسي، وعرفت أن الذي يريد سيارة فرنسية يدفع قيمتها كاملة، وينتظر أشهر قبل أن يتسلم السيارة، والوكيل (العظيم) يكون قد حقق أرباحاً من تلك الأموال بتشغيلها بكافة الوسائل، قبل أن يتسلم المواطن المسكين سيارته. كما أذكر أنه في سوريا كذلك عندما اشتريت عام ١٣٩٥هـ (١٩٧٥) سيارة فولكس واجن بسبعة آلاف ريال اشتراها مواطن سوري بخمسة وثلاثين ألف ريال، وكان قد سدد قيمتها على عدة أشهر قبل ذلك، حتى إذا حان موعد تسليمها قام بذبح خروف وإقامة حفلة كبرى. فيا للعجب ويا للعجب!!!

وفي أثناء زيارتي لماليزيا اطلعت على عدد من الصحف الماليزية التي تصدر باللغة الإنجليزية، وتعرفت على أبرز القضايا التي تناقشها هذه الصحف، وكيف تتفاعل الحكومة مع انتقادات الصحف. وكان من هذه القضايا: ارتفاع معدل الجريمة، تعيين مدير عام للأمن، انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية، السياحة الجنسية في إندونيسيا، دعم وزير التربية والتعليم لعدد من المدارس الأجنبية مثل مدرسة سينت جيمس (القديس جيمس) وفيكتوريا وغيرهما. ومن القضايا جرائم الاغتصاب، وجرائم اللواط بالنساء واللواط بالأولاد، وانتشار السرقة وبخاصة في المجمعات السكنية الكبرى، وسرقات النشل التي يرتكبها سائقو الدراجات النارية. وهذه التفاصيل سأنتقلها لكم إن شاء الله في الصفحات القادمة.

الصحافة الماليزية

وعدت في الصفحات السابقة أن أنقل لكم بعض ما تنشره صحف ماليزية تصدر باللغة الإنجليزية، وفيما يأتي بعض هذه الموضوعات:

الأبراج السكنية تصبح غير آمنة:

التقيت في هذا المؤتمر بأحد طلابي الذين حصلوا على الدكتوراه من الجامعة الوطنية الماليزية في مجال الاستشراق، وقد جاء إليها لحضور المؤتمر وحدثني عن السكن في الأبراج السكنية، وأخذ يمتدح هذه الأبراج ورخصها والمرافق المتوافرة للسكان فيها من أسواق وأمن وحمام سباحة وغير ذلك، وبعد يومين فوجئت بالصحف الماليزية تتحدث عن فقدان الأمن في هذه الأبراج، وتحدثت الصحيفة مع عدد من السكان الذين سرقت بيوتهم أو شققهم في أثناء غيابهم، ويوجهون الاتهام إلى الشركات الأمنية التي من المفترض أن تحمي الأمن، فإذا بها تصبح المتهمه. ويقولون: إن العاملين في هذه الشركات هم الوحيدون الذين يعلمون أن الساكن موجود أو مسافر.

المدرسون والدروس الخصوصية :

نشرت إحدى الصحف تقريراً عن بعض المدرسين أنهم يتقاضون ما يصل إلى عشرة آلاف رنجت (عشرة آلاف ريال تقريباً)، وأن الأساتذة يلجؤون إلى هذه الدروس، لأن الرواتب لا تكفي، وضربوا المثال بأحد الأساتذة الذي يتقاضى راتباً مقداره ١٦٠٠ رنجت، ويدفع منها ٦٥٠ رنجت قسماً لشراء منزل و٤٥٠ رنجت لشراء سيارة، وزوجة هذا الأستاذ تتقاضى ١٤٠٠ رنجت شهرياً. فهذا يعني أنه يعيش حياة صعبة، وتفاعلت وزارة التربية والتعليم عندهم، وكان من الاقتراحات أن ينظر في أوضاع المعلمين، وكذلك التأكيد على جودة التعليم، ألا يلجأ إلى التقصير في التدريس، وأن الوزارة سوف تتابع العملية التعليمية بدقة أكبر. كما كتبت إحدى المدرسات تدافع عن المعلمين بقولها: إنها تعطي دروساً خصوصية ويصل دخلها إلى ثلاثة آلاف رنجت شهرياً، مما يمكن أن يوفي بالتزاماتها، أما المبلغ الكبير فهي إما مبالغة أو أن بعض المدرسين يخونون المهنة، وطالبت هؤلاء المدرسين ألا يسيئوا لشرف المهنة، فإن كان دخل العمل لا يكفيهم فليبحثوا عن عمل آخر.

وقريباً من هذا الموضوع بحثُ قُدِّم في معهد جوته بالقاهرة ضمن ندوة عن الشباب العربي والشباب الألماني حول الدروس الخصوصية، وجاء فيه التساؤل عن أسباب مشكلة الدروس الخصوصية في مصر، ولماذا يلجأ الطلاب إلى أخذ الدروس الخصوصية، هل الأمر يعود إلى سوء الشرح في الدروس أو فقط للثقوية والحصول على درجات أعلى؟ وهل يقصر الأساتذة في شرح المواد في أثناء اليوم الدراسي، ليلجأ الطلاب

إليهم؟ وهل هناك جانب آخر وهو معرفة نوعية الأسئلة في الاختبارات أو حتى معرفة الأسئلة؟ وكم تكلف ميزانية المصريين؟ وكم يكسب الأساتذة من هذه الدروس؟ ونحن مبتلون في المملكة بالدروس الخصوصية، ولكن من يتقدم ليبحث في هذه المعضلة ويجد حلاً لها.

وزير التربية والتعليم يصرح بعزمه دعم المدارس الأجنبية!!

كنت أظن أننا وحدنا المبتلون بالمدارس الأجنبية من فيكتوريا إلى جوزويت إلى الكلية الأمريكية إلى الجامعات الأمريكية إلى غيرها من المدارس الأجنبية، التي يتسابق بعض الآباء إلى إدخال أبنائهم فيها، رغبة في تعلم لغة أجنبية أو تعليم أجنبي يساعدهم على الحياة الوظيفية، فاذا بماليزيا مصابة بما نحن مصابون به!! ولو أنه من السذاجة أن يفكر الإنسان هكذا، فالغرب (الحبيب، الحريص على مصالحنا) أنشأ هذه المدارس في أنحاء العالم الإسلامي جميعها، ولو فكرنا غير ذلك لكان هذا عيباً في تفكيرنا.

مجرم يطارد النساء ويرتكب اللواط معهن بالقوة:

نشرت صحيفة ذي نيو ستريتس تايمز The New Straits Times يوم ٦ سبتمبر ٢٠٠٦م أن مجرماً يطارد النساء ويرتكب فاحشة اللواط بهن بعد تقييدهن وربط الأرجل والأيدي، وتكميم الفم بقطعة قماش، ويتناول التقرير حالة واحدة من هؤلاء النسوة، وكيف قاومت المجرم حتى أصيبت بجروح وكسور، وربما تؤدي كسورها إلى شلل. وتطالب الشرطة بالإسراع في إلقاء القبض على المجرم، حتى لا تقع نساء أخريات ضحايا له.

وفي العدد نفسه عنوان كبير يقول: أرقام الجرائم ترتفع، ففي الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٠٦م تم تسجيل مائة وثلاثين ألفاً وأربعمائة وسبعة وخمسين جريمة (١٣٠٤٥٧) مقارنة بمائة وسبعة عشر ألفاً ومائتي جريمة في الفترة نفسها من العام الماضي.

